

## عبد الرحمان اليوسفي

بروكسيل 2003

في السابع والعشرين (27) من شتنبر الماضي، أي منذ ما يقارب خمسة أشهر جرت الانتخابات التشريعية في المغرب، ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي تجرى فيها مثل هذه الانتخابات، إذ سبق لبلادي أن عرفت منذ 1960 سلسلة من الانتخابات المحلية والمهنية والعامّة التي زوّرت نتائجها من طرف الإدارة، وذلك بدعم ورعاية بعض الأحزاب السياسية على الخصوص ولهذا السبب لم يكن أحد، سواء في الداخل أو في الخارج ينتظر منها أن تدشن مسلسلة ديموقراطية حقيقية، وفي المقابل فإن انتخابات 27 شتنبر 2002 اكتست أهمية خاصة حتى من قبل إجرائها، في نظر الملاحظين المحليين والأجانب، فإما أنها كانت ستشكل منعطفا حقيقيا نحو الديموقراطية الفعلية وإما أنها ستؤكد بأن الديموقراطية في دول العالم الثالث، ولا سيما منه العالم العربي-الإسلامي ستظل مطمحا بعيد المنال.

ومما أصبغ على هذه الانتخابات كل الأهمية هو أنه كان منتظرا منها أن تفلح في تسوية مشكل جوهري وأساسي بالنسبة لتاريخ المغرب المعاصر ألا وهو: هل تجربة التناوب التوافقي التي عاشها المغرب منذ 1998 طيلة خمس سنوات (قراية نصف هذه المدة انقضى في عهد الحسن الثاني والنصف الأكبر في عهد محمد السادس)، هل هذه التجربة ستفضي إلى تجربة أخرى أسمى منها وأكثر تقدما، بمعنى أنها ستفضي إلى "التناوب الديموقراطي" أم أنها ستخيّب الآمال التي عقدت عليها في المغرب وفي الخارج على حد سواء.

بالرغم من أن هذه الانتخابات لم تكن تتعلق مباشرة بتنظيم السلطات في المغرب (من قبيل التصويت على تعديل دستوري مثلا) وتقتصر على انتخاب النواب، فإن كونها في منأى عن التزوير المعتاد منذ 1963 سيعتبر كحدث كبير، جد مهم بالنسبة لمستقبل الديموقراطية في البلاد.

إن التناوب التوافقي المبني على أساس برلمان وانطلاقاً منه 1997 لم يكن مفروضاً عن طريق انتخابات أجمعت كل الأحزاب السياسية على التنديد بها؛ كما أنه لم يكن نتيجة تحالفات عقدتها الأحزاب بكل حرية؛ بل كانت نتيجة اتفاق بين الملك الحسن الثاني، المالك لكل السلطات، والمعارضة التاريخية في المغرب (الاتحاد الاشتراكي الذي يمثل تاريخياً الجزء الأكبر والأهم من القوى التي ناضلت من أجل الاستقلال وعودة الملك الوطني محمد الخامس إلى عرشه بعد عزله ونفيه إلى مدغشقر من طرف السلطات الفرنسية سنة 1953).

وهذا معناه بأن الاتفاق أبرم بين الطرفين اللذين كانا يفتسمان بشكل من الأشكال الشرعية الوطنية والتاريخية في المغرب ما بعد الاستقلال وذلك بعد خلاف دام عملياً منذ استقلال البلاد سنة 1956، خلاف مفتوح اجتاز لحظات عصيبة منذ إقالة القصر سنة 1960 للحكومة التي كانت تمثل الجناح التقدمي في حزب الاستقلال والذي ضم المقاومين وأعضاء جيش التحرير والنقابات العمالية والنخبة السياسية الجديدة، الجناح الذي أسس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي لم يكن أحد مؤسسيه الكبار سوى المهدي بن بركة.

لقد أصبح الاتحاد الوطني هو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بعد المؤتمر الاستثنائي سنة 1975، ذلك المؤتمر الذي تبني الديمقراطية السياسية كخيار استراتيجي في النضال من أجل الحريات الأساسية وتقوية دولة الحق والقانون وإقامة العدالة الاجتماعية.

إن أي ملاحظ متابع لتطور الوضعية في المغرب يعرف تمام المعرفة أن ما أسميناه طيلة خمس سنوات "بحكومة التناوب"، التي كان لي شرف قيادتها لم تكن ثمرة تحالفات حرة بين الأحزاب المشكّلة لها لقد كانت تجسيدا لقرار اتخذه الحسن الثاني ومن بين نتائج هذا القرار لا بد من الإشارة إلى نوع من الشفافية النسبية التي عرفتها انتخابات 1997، والتي كانت من نتائجها تبوأ

الاتحاد الاشتراكي لصدارة المشهد السياسي وهو ما كان يأهله "ديمقراطيا" إلى تولي منصب الوزير الأول، أما الأغلبية البرلمانية فقد ضمنها الملك نفسه.

كل ما ذكرته لم يكن سرا، بما أن المرحوم الحسن الثاني، حتى قبل تجربة التناوب، كان قد دعا المعارضة، عبر أمواج الإذاعة وشاشة التلفزيون، إلى المشاركة في الحكومة، مطمئنا إياها بضمان الأغلبية في البرلمان خلال 3 سنوات؛ لكن هذه الدعوة المعلنة لم تتحقق خلافا لهذا، قادت المشاورات السرية، فيما بعد، إلى تحقيق التناوب لهذا السبب أعطى الرأي العام أهمية أساسية لانتخابات 27 شتنبر 2002، لأنه كان يعرف أن هذه الانتخابات قائمة على التزام ثابت وقوي، وبأنها ستكون حرة وشفافة وبالفعل، تحققت خطوات واعدة وجبارة في مراجعة قانون الانتخابات وتغيير طريقة التصويت الفردي بالتصويت بواسطة اللائحة النسبية، وتم تخصيص لائحة وطنية للنساء تسمح لهن بشغل حد أدنى ب 10٪ من مقاعد البرلمان؛ كل هذا تم عن طريق التوافق بين حكومة التناوب وبين الأحزاب الممثلة في البرلمان بما فيها المعارضة، وأدى الأمر كذلك إلى تقطيع انتخابي جديد متفق عليه.

لقد كان السؤال الذي يطرحه المغاربة والملاحظون هو التالي: "هل سيتمكن التوافق من تجاوز ذاته من خلال انتخابات 27 شتنبر بعبارة أخرى، هل سينتقل المغرب بالفعل من تناوب توافقي إلى تناوب ديمقراطي".

لم يكن من السهل الإجابة عن هذا السؤال قبل إجراء الانتخابات، ليس فقط لكون الجواب سوف يرتبط بدرجة الشفافية التي ستميز الانتخابات، وإنما أيضا من أجل فهم عمق هذا التعقيد؛ ينبغي العودة إلى الوراء، إلى مسلسل التطورات التي توجت بتجربة التناوب التي تحمل مسؤوليتها حزينا طيلة خمس سنوات السابقة على الانتخابات.

بتاريخ 15 أبريل 1958، قدم وزراء الاستقلال إلى المغفور له الملك محمد الخامس استقالته من الحكومة، وهي الحكومة الثانية في ظرف سنتين من استقلال البلاد، وكان ترأس هذه الحكومة، مثل سابقتها، شخصية

سياسية مستقلة هو امبارك البكاي، فحين كانت الحكومة الفرنسية تريد التفاوض مع المغرب بشأن عودة محمد الخامس من المنفى وحصول البلاد على الاستقلال، بضغط من المقاومة وجيش التحرير، كانت ترغب في أن تكون على رأس حكومة التفاوض شخصية مستقلة، لقد كان الهدف واضحا هو ضرب وحدة المعسكر الوطني الذي تشكل منذ الثلاثينيات، وهو الجناح المكون من الحركة الوطنية (الاستقلال) ومؤسسة العرش (الممثلة في شخص محمد الخامس)، وذلك من أجل الحيلولة ضد أي استقلال حقيقي للبلاد وتأخير جلاء القوات العسكرية للاحتلال (القوات الفرنسية والأمريكية والإسبانية)، وكذا إبطاء عملية بناء المغرب العربي ودعم الثورة الجزائرية وعرقلة بناء اقتصاد وطني حر، وخلق حياة ديمقراطية يساهم فيها بفعالية المناضلون المنتمون إلى الحركة الوطنية والشرايح الشعبية بقطع الطريق على ذيول الاستعمار والانتهازيين والخونة.

تلكم هي الأهداف التي ما انفك يعلنها ويشرحها الزعماء الوطنيون الذين برز على رأسهم علال الفاسي والمهدي بنبركتة منذ الشروع في المفاوضات الفرنسية المغربية؛ لقد كان تعيين/فرض شخصية مستقلة على رأس الحكومة يهدف في الواقع إلى خلق "قوة ثالثة" ومن المعلوم أن قضية خلق "قوة ثالثة" قد ترددت في مجموعة من البلدان، إما لدوافع استعمارية جديدة أو لضرورات ترتبط بالحرب الباردة؟

وهكذا أفضت عملية إنشاء "قوة ثالثة"، بالمغرب إلى جعل "الانتقال الديمقراطي" أصعب على الرغم من أن الحركة الوطنية انخرطت في هذا الانتقال منذ تقديمها لوثيقة الاستقلال في 11 يناير 1944، بموافقة ومباركة المغفور له محمد الخامس؛ لهذا السبب كانت إقامة الديمقراطية بالمغرب غداة الاستقلال ترتبط بإبعاد "القوة الثالثة" من مراكز القرار، ووضع حد لهيمنتها.

ومن أجل تحقيق ذلك، لم يكن أمام الحركة الوطنية سوى أحد خيارين: إما الابتعاد عن اللعبة السياسية ومواصلة النضال من أجل التحرر، ومع ما يستتبع هذا الاختيار من أثمان باهظة ومفاجآت وخيمة، وإما العمل على

الحد من سلطات حكومة "القوة الثالثة" إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال إسناد مجموع السلطة التشريعية وأهم الاختصاصات التنفيذية للملك محمد الخامس باعتباره ملكا وطنيا وشرعيا يرتبط برباط مقدس مع الحركة الوطنية وأهدافها.

هذا الاختيار الثاني هو الذي اعتمده مجموع مكونات الحركة الوطنية، حزب الاستقلال، أعضاء المقاومة وجيش التحرير ونقابات العمال؛ وهكذا تميزت التجربة المغربية بكون المغرب هو البلد الوحيد في العالم الثالث الذي لم تتحمل فيه قوات حركة التحرير الوطني مسؤولية السلطة بعد حصول البلاد على الاستقلال، وكانت بضعة شهور كافية للوقوف على خطورة الخطأ في هذا الاختيار.

لقد بدأت "القوة الثالثة" في شغل جميع المناصب والوظائف حتى داخل القصر وفي كل دواليب الدولة، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة سياسية في البلاد فاقم من خطورتها بعض الأحداث المسلحة التي اندلعت هنا وهناك؛ كل هذا جعل محمد الخامس يفهم أن تجربة "القوة الثالثة" لم يكن بإمكانها أن تؤدي سوى إلى المزيد من تفاقم الأوضاع العامة وتدهورها؟

وبالتالي قرر إسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية تنتمي إلى التيار التقدمي للاستقلال هو عبد الله إبراهيم، ووزارة الاقتصاد والمالية إلى عبد الرحيم بوعبيد، كان الأمر يتعلق، إذن، بـ "تناوب" آخر اهتمت خلاله الحكومة بتحرير الاقتصاد المغربي، الشيء الذي جر عليها حقد وكراهية الأوساط المعارضة لهذه السياسة، وبالتالي لم تذخر هذه الأوساط جهدا في شن حملة واسعة وقوية ضد الحكومة، ومارست ضغوطا على محمد الخامس لوضع حد لمهمة هذه الحكومة التي لم تعمر أكثر من 18 شهرا قامت خلالها بتحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية كبرى، فضلا عن الإعداد للانتخابات المحلية التي ستجرى بعد حلها في ماي 1960؟

انطلاقاً من هذه اللحظة، وخصوصاً بعد وفاة محمد الخامس، دخل المغرب في نظام حكم أحادي مدعوم بحكومات ناتجة عن انتخابات مفبركة ومزورة.

أيتها السيدات والسادة،

قد يبدو من خلال ما سبق، أن تجربة "التناوب" التي عرفها المغرب في السنوات الخمس الأخيرة، ليست سوى تكرار وإعادة للتجارب السابقة، من جهة، المعسكر الذي كان يعطي الوزراء طيلتة حوالي أربعين سنة دفع به إلى المعارضة، بينما المعسكر الذي سبقه في سنوات 1958/1960، تم استدعاؤه إلى تحمل المسؤولية في الحكومة بعد 40 سنة؟

لكن ينبغي التأكيد على أن المرحلة المنصرمة بين التناوب المفروض فرضاً سنة 1960، والتناوب الناتج عن اتفاق سنة 1998 لم تكن أبداً تعتبر مرحلة انتظار "النوبة"، بل العكس هو الصحيح، لقد عرفت هذه الفترة صراعات ونضالات بقيادة حزبنا، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، على مختلف الجبهات أدى فيها مناظروننا الثمن غالياً.

وخلال هذه المرحلة كذلك عاشت بلادنا بعض التطورات التي تخللتها من حين لآخر مشاريع لتحقيق التناوب وتسمى دائماً إلى إشراك حزبنا في الحكومة، هكذا عمد القصر، سنة 1965، بعد الانفجار الشعبي الذي عرفته مدينة الدار البيضاء، إلى إجراء مشاورات قصد تشكيل حكومة جديدة يشارك فيها الاتحاد الاشتراكي؟ وفي هذا السياق حدث اتصال بقائدنا المهدي بنبركة الذي كان يقيم بالخارج مضطراً، وكان مناظراً داخل المنظمات الدولية غير الحكومية المساندة لحركات التحرر، حدث ذلك الاتصال من طرف القصر الملكي في أفق عودته إلى البلاد واحتمال المشاركة في الحكومة، وفي الوقت الذي كان يستعد فيه للدخول، بعد مؤتمر القارات الثلاث بهافانا، امتدت إليه أياد مجرمة واختطفته من قلب

مدينة باريس يوم 92 أكتوبر 1965، لتعمل على اغتياله دون أن نعرف إلى اليوم ظروف هذا الاغتيال ومكان دفن جثته؛ فيما بعد، عرف المغرب في 1971 و 1972 محاولتين انقلابيتين تم إجهاضهما بفضل العناية الإلهية، وبعد سنة أعلنت إسبانيا عن رغبتها في اعطاء استقلال مزعوم لمواطني المناطق الصحراوية المغربية التي كانت تحتها.

أمام هذا التهديد الخطير الذي يتهدد السيادة الوطنية، اتصل المرحوم الملك الحسن الثاني برفيقنا عبد الرحيم بوعبيد واستشار مع باقي الأحزاب السياسية بهدف تحقيق الإجماع الوطني حول قضية الصحراء من جهة، وسعياً إلى العودة إلى مشروع التناوب من جهة أخرى، وذلك في أفق تدشين مسلسل ديمقراطي حقيقي؛ ومرة أخرى يقرر حزبنا خوض تجربة أخرى بالمشاركة في الانتخابات المحلية (1976) والتشريعية (1977)، غير أن أشكال التزوير المألوفة أجهضت المشروع، ومنذئذ دخلت العلاقة بين القصر الملكي والاتحاد الاشتراكي مد وجزر ولكن دون قطيعة؛ وعندما توفي عبد الرحيم بوعبيد سنة 1992 أنتخبت خلفاً له على رأس الاتحاد الاشتراكي واستمرت "شعرة معاوية" بين القصر والاتحاد في تماوج إلى أن تأكدت إصابة المغرب الراحل بالمرض، وعندها قرر المرحوم تدشين مرحلة جديدة من التناوب وكان مفهوماً أنها ستكون من خلال حكومة يكون وزيرها الأول هو الكاتب الأول لحزبنا لم يكن سهلاً بالنسبة لحزبنا، وأن الذي أوضحنا علاقاته مع القصر بأن يقبل بفكرة التناوب، كما طرحها الحسن الثاني في 1997، لكن بالرغم من ذلك خاطرنا بقبولها وبتحمل المسؤولية في إنجازها.

لقد وجدنا أنفسنا أمام خيارين لا ثالث لهما : الأول تمليه المصلحة الوطنية والثاني يميل إلى الاعتبارات السياسية والحزبية، فكان علينا إذن أن نختار بين المشاركة في الحكومة في الوقت الذي كنا نعرف فيه أن الحالة الصحية لعاهلنا مثيرة للقلق وأن المغرب من جراء ذلك سيواجه موعداً عصيباً أو ننتظر تولي عاهلنا الجديد العرش من أجل التفاوض معه حول إجراءات وطرائق مشاركتنا، فاخترنا تحمل مسؤوليتنا الوطنية وفضلنا مصلحة البلاد من أجل المشاركة في انتقال هاديء والتجاوب في نهاية الأمر مع نداء ملكنا الذي كان يدعونا - نحن المغاربة قاطبة - إلى إنقاذ البلاد من السكتة

القلبية التي تتهددها بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة؟

لقد اخترنا إذن الاختيار الوطني وفضلناه على الحسابات السياسية، يشجعنا على ذلك قبول الملك لمطالبنا التي كررتها مرارا في تصريحاتي الصحفية والمتمثلة في الثقة الملكية والأغلبية البرلمانية المريحة والسند الشعبي وهي المطالب التي عززها الأداء المشترك لليمين والعهد.

لقد تم الإعلان عن الثقة الملكية من طرف جلالة الملك خلال الخطاب الافتتاحي للدورة البرلمانية في أكتوبر 1997 عندما قال جلالتة أن المغرب تتهدده "السكتة القلبية" وأن جلالتة سيعين بعد تشكيل البرلمان الوزير الأول حسب ما يمليه عليه ضميره؟ وقد فهم الرأي العام منذئذ أن الأمر يتعلق بالكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، الحزب الذي ظل خارج الحكومة يناضل من أجل الديمقراطية طوال 40 سنة والذي اكتسب المصداقية الضرورية للعب الدور الضروري في اللحظات العصيبة؟

كما تمت تلبية الطلب الثاني أيضا بعد القيام بمشاورات واسعة مع التنظيمات السياسية والنقابية، الصديقة منها والمناوئة بما فيها التنظيمات المنحدرة من القوة الثالثة؛ هذه المشاورات أفضت إلى تكوين أغلبية مريحة مكونة من نواب الكتلة الديمقراطية والوسط ومن المجموعة الإسلامية نفسها التي أعلنت عن مساندتها دون المشاركة في الحكومة؛ وقد فهم الجميع أن هذه الأغلبية ما كان لها أن تتشكل دون الضوء الأخضر ممن يهيمه الأمر؛ أما المطلب الثالث والمتعلق بالسند الشعبي فيمكننا القول أنها المرة الأولى في المغرب التي شرع فيها المواطنون ابتداء من الشهر الثاني من تكوين الحكومة في طرح السؤال التالي: "لقد عقدنا آمالا كبيرة على هذه الحكومة، فماذا تراها حققت لنا؟".

إن دلالة هذا السؤال لا تكمن في شكله أو صياغته بل في معطى طرحه وحده لأنه لم يسبق أبدا طيلة 40 سنة أن طرح مثل هذا السؤال وذلك منذ



الحكومات الأولى التي تشكلت من أعضاء الحركة الوطنية تحت إشراف محمد الخامس.

وهذا معناه ، أن لا أحد كان ينتظر طيلة الأربعين سنة الماضية أن تأتي حكومة ما بشيء جديد، في حين أن حكومة التناوب استرعت انتباه مجموع الشعب المغربي منذ تنصيبها؟ ولا أحد بمقدوره أن ينكر بأنها تمتعت بتجاوب كل مكونات الشعب المغربي من مقاولين وتجار وجماهير شعبية في المدن والقرى؟ وقد كان هناك وعي عميق بان هذه الحكومة إذا لم تفلح في تحقيق برنامجها فان ذلك سيكون بسبب عراقيل أخرى غير العراقيل الإدارية أي بمعنى أنها لم تتوفر على كل الوسائل التي تسمح لها بالعمل.

إلى جانب هذه المساندة الشعبية العفوية ، تمتعت الحكومة بترحيب دولي غير مسبوق؛ إذ، لأول مرة عبرت دول غربية مهتمة بالمغرب مثل فرنسا، اسبانيا، البرتغال، بلجيكا، ايطاليا هولاندا، الملكة المتحدة، اليونان والولايات المتحدة عن ترحيبها وسرورها إزاء التغير الحاصل في المغرب المتمثل في تعيين وزير أول من المعارضة؟ وقد بينت الوعود بتقديم المساعدات والاستثمارات في شكلها عن تشجيع التوجه الذي اتخذته المغرب.

كل هذا تم إبان تشكيل الحكومة؟ واليوم ، بعد أن أنهت ولايتها القانونية في الوقت الذي لم يكن أحد ينتظر أن تدوم كل هذه المدة التي توجتها بتنظيم انتخابات تشريعية استقبلت باحتفاء في الداخل والخارج باعتبارها انتخابات نزيهة وشفافة ، واليوم إذن ما ذا يمكننا تسجيله كنتائج وكأفاق.

في بداية هذه التجربة تم التساؤل عما يمكن أن تحققه في المدى القصير في مجال البطالة وإصلاح التعليم .. الخ وعليه فقد كان من باب الحلم توقع تحسن جذري أو إصلاح شامل نظرا لثقل الإرث من جهة وتوالي سنوات الجفاف من جهة ثانية غير أن هذه الحكومة يمكنها أن تفتخر بأنها قلصت المديونية الخارجية من 19,2 سنة 1998 إلى 14,1 مليار دولار سنة 2002 وأنها حافظت على معدل التضخم في نسبة 2٪ وقلصت المعدل الوخني للبطالة

من 14,5 سنة 1999 إلى نسبة 10,5% سنة 2002 وأن نسبة الميزانية العامة للدولة المخصصة للمقطاعات الاجتماعية ارتفعت من 41% إلى 48% وارتفعت نسبة ربط القرى بشبكة الكهرباء من 27 إلى 50% وتزويد القرويين بالماء الصالح للشرب من 32% إلى 50% ونسبة التمدرس بالنسبة للأطفال البالغ سنهم ما بين 11/6 سنة ارتفعت من 68% إلى 94% ؟

كما سجلت سنة 2001 نتائج اقتصادية مرضية: 6,5% كمعدل للنمو و5% من الناتج الداخلي الخام كفاءض عن الحساب الجاري لحساب الاداءات والحفاظ على معدل العجز في المالية العمومية بنسبة 2,7% من الناتج الداخلي الخام وتحقيق نسبة منخفضة من التضخم في حدود 0,6%؛ وقد كرس سنة 2002 وقوت هذه النتائج بتحقيق نسبة نمو تعادل 4,5% وفائض في الحساب الجاري يقارب 3%؛ كما أن مداخيل السياح وعدد هم يبينان عودة تدرجية للثقة في المغرب كوجهة سياحية؟ واستقرت المستحقات الخارجية في 104,5 مليار درهم مقابل 99,3 وهو ما سمح بتغطية 8,8 أشهر من الاستيراد؟

وتحت إشراف هذه الحكومة تشكلت لجن تحقيق برلمانية وغيرها عرت النقاب عن الفضائح والاختلاسات في المؤسسات العمومية والبنكية التي ارتكبت قبل تشكيل هذه الحكومة، والتي تجري محاكمة مرتكبيها إلى حدود الآن. أضف إلى هذا تسوية الملفات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعويض ضحايا الاختفاءات القسرية والاعتقالات التعسفية وأشكال القمع الأخرى التي ارتكبت في الستينيات والسبعينيات؛ وهو التعويض الذي كلف الدولة أزيد من 80 مليون دولار، وإصدار ترسانة من القوانين والمراسيم في المجال الاجتماعي ولا سيما منها نصوص إصلاح التربية والتكوين والتغطية الصحية الإجبارية، وحماية وتوسيع حرية التعبير والصحافة وإصلاح قانون المسطرة الجنائية وتنفيذ عدد مهم من الأحكام والغاء احتكار الدولة للإعلام السمعي البصري وإقرار مجلس أعلى للأعلام السمعي البصري. والذين يعرفون المغرب وانشغالات المغاربة جيدا لا يحكمون على هذه التجربة من خلال ما استطاعت تحقيقه على مستوى المشاكل التي أثرناها أعلاه.

إن العرض الذي قدمناه حول مشكلتنا التناوب منذ استقلال المغرب سنة 1956 إلى حدود أيامنا هذه يوضح بجلاء أن المشكل يتعلق في الحقيقة بالتحدي المطروح على أغلبية دول العالم الثالث أي مشكل "التناوب الديموقراطي"؟ وهذه التجربة تعني انتقال السلطة من أيدي مالكيها إلى أيدي قوة أخرى يفرزها التعبير الديموقراطي الحر؟ وهو ما يعني ضرورة التمييز بين شيئين اثنين في الديموقراطية:

1) المعنى الحرفي أي "حكم الشعب للشعب" وهو ما يعني في وقتنا الحاضر حكم الشعب لنفسه بواسطة أولئك الذين ينتدبهم لهذا الغرض عبر انتخابات حرة ونزيهة؟ وهذا ما كان يعنيه الفاعلون السياسيون مدة السنوات الخمس المنصرمة بقولنا "التناوب الديموقراطي".

2) الحريات الديموقراطية مثل حرية التعبير وحريات تأسيس الجمعيات واحترام حقوق الإنسان... الخ؛ وهذا الطابع الثاني من الديموقراطية يوجد اليوم في المغرب بشكل معقول؛ وقد كان له دائما وجود في المغرب منذ الاستقلال بدرجات متفاوتة اللهم في فترات القمع؛ وقد انكبت حكومة التناوب على توسيع هذه الحريات وممارستها وجعلها واقعا ملموسا؟ ويبقى الجانب الأول الذي يشكل نسغ ومادة الديموقراطية والمتمثل في التناوب على السلطة الحكومية بين القوى التي تفرزها الانتخابات الحرة والنزيهة، وهذا الجانب من الأمور لم يسبق له أن وجد في أية فترة من الفترات، وقد حصل اتفاق عام في المغرب خلال السنوات الخمس المنصرمة على كون التناوب التوافقي بإنجازاته وثمراته ليس إلا مرحلة انتقالية تنتهي مع انتخابات 27 شتنبر 2002 من أجل الانتقال إلى التناوب الديموقراطي؛ والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كالتالي: هل تحقق الانتقال الديموقراطي.

إن الجواب الذي يفرض نفسه، مع الأخذ بعين الاعتبار لكل ما قدمناه حول التجربة الديموقراطية المغربية هو أن الانتقال إلى "التناوب الديموقراطي" يتأسس على ثلاثة شروط:

1) تنظيم انتخابات في جو تطبعه الشفافية والنزاهة. وهذا ما تم يوم 27 شتنبر الماضي

2) تطبيق المنهجية الديمقراطية في تشكيل الحكومة وذلك بإسناد مهمة الوزير الأول إلى الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان الجديد.

3) تطبيق بنود الدستور في اتجاه نقل أكبر عدد من الصلاحيات التنفيذية إلى الوزير الأول والحكومة التي يرأسها؛ وأول ما يجب في هذا الصدد هو عدم التمسك بمفهوم "وزراء السيادة" غير المنصوص عليه في الدستور وبالتالي إسناد كل الحقائق الوزارية بدون استثناء إلى الأحزاب المؤهلة للمشاركة في الانتخابات ، الشيء الذي لن يضر بأي شكل من الأشكال بالتوافق بين الوزير الأول الذي يقترح أسماء الوزراء على جلالة الملك ويين جلالتة الذي يعود إليه قرار تعيينهم تطبيقاً للمقتضيات الدستورية.

والسؤال المطروح والذي يتعلق بالمستقبل هو : هل تم تطبيق هذه الشروط ، شروط الانتقال إلى التناوب الديمقراطي. قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من إبداء الملاحظات التالية:

1. لم تبد الأوساط الشعبية الحماس الكافي إزاء هذه الانتخابات ، وربما حدث أن نصف المغاربة البالغين سن التصويت من بين ناخبينا المعتادين قد عبروا بواسطة امتناعهم عن المشاركة في التصويت عن خيبة أملهم إزاء التناوب التوافقي ، إذ أن تجربة السنوات الخمس المنصرمة أفهمتهم أن الحكومة لا تتوفر على السلطة الكافية من أجل القيام بمسؤولياتها و أنها كانت مقيدة بتقاليد عتيقة؟
2. مسطرة الانتخابية تم تبنيها في إطار التوافق مع جميع الأطراف مما جعلها مسطرة معقدة لا تتلاءم مع توجه الرأي العام.
3. لا بد من أن نسجل أن نتائج هذه الانتخابات قد تأثرت سلباً بالأزمات الداخلية التي تعرفها كل الأحزاب ، فقد بلغ عددها 26 حزبا، أربعة منها فقط كان لها حضور أثناء الانتخابات الأولى سنة 1960 (المحلية) وسنة 1963 (التشريعية) أما الأحزاب الـ 22 الأخرى فقد خرجت كلها من رحم الأحزاب الأربعة القديمة عن طريق الانشقاقات والتشتت . ولم تحتج الإدارة إلى خلق أحزاب جديدة كما كان عليه الحال طيلة الأربعين سنة الماضية.

4. أغلبية المقاعد حصلت عليها الأحزاب الأربعة القديمة: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية بفرعيها.

5. هذه الانتخابات سجلت انتصار حزب اسلاموي هو حزب العدالة والتنمية بحصوله على عدد ملحوظ من المقاعد. وهو الحزب الذي تنعته بعض الأوساط بـ "الحزب الاسلامي الملكي" لأن رئيسه الدكتور الخطابي كان دوماً ومنذ الاستقلال أحد رجالات القصر.

والسبب الذي جعل هذا الحزب يفاجئ بانتصاره يكمن في أن نتائجه في سنة 1997 قلصتها الإدارة. ثم أنه في الانتخابات الأخيرة تبنى استراتيجية ذكية بتقديم ترشيحاته في 56 دائرة فقط من أصل 91 وتركيز جهوده عليها وحث أنصاره على التصويت على الاستقلال أو الحركة الشعبية في الدوائر التي لم يترشح فيها حزب العدالة والتنمية من أجل مواجهة الاتحاد الاشتراكي الذي عانى أيضاً من تشتت الأصوات الذي سببته جماعة الأموي التي لم تحصل في النهاية سوى على مقعد واحد؛ وبالرغم من كل هذا فقد حصل حزينا على أكبر عدد من الأصوات ومن المقاعد.

إن المنهجية الديموقراطية كانت تقتضي أن يعين جلالة الملك الوزير الأول من بين أعضائه بالرغم من أن النص الحرفي للدستور يخول له حق تعيين الوزير الأول فقط؛ غير أن هذا لا يمنع حسب روح الدستور، ونظراً للممارسة التي دشنها التناوب - من أن تعود الوزارة الأولى للحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد (الاتحاد الاشتراكي 50 مقعداً، الاستقلال 43، العدالة والتنمية 42 والوطني للأحرار 41، في حين حصلت الحركة الشعبية على ما مجموعه 45 مقعداً والأحزاب الأخرى حصلت على ما بين مقعد 1 وأقل من 20 مقعداً). ومن البديهي، حسب النتائج أن الناخبين صوتوا من أجل عودة الأغلبية الحكومية وقيادتها وذلك بتركيبة الحكومة السابقة.

لقد كانت المرحلة التي أعقبت انتخابات 27 شتنبر 2002 خصبة بالمفاجآت والتغييرات في العلاقات بين الأحزاب؛ ففي الوقت الذي كنا ننتظر الانتقال

من "التناوب التوافقي" إلى "التناوب الديموقراطي" أعلن بلاغ صادر عن الديوان الملكي يوم 9 أكتوبر 2002 أن السيد ادريس جطو، وزير الداخلية في الحكومة السابقة، قد عين من طرف جلالة الملك وزيرا أول؛

والسيد جطو هو الذي اشرف على انتخابات 27 شتنبر 2002 التي تم الاجماع على التنويه بها في الداخل والخارج والسيد جطو لم يتقدم لهذه الانتخابات كما أنه لا ينتمي لأي حزب من الأحزاب.

كان على حزبنا أن يتخذ موقفا من هذا القرار وإزاءه، وقد اصدر المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بلاغا يعلن فيه أن تعيين وزير اول من خارج الأحزاب السياسية التي شاركت في الانتخابات والحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد لا يتماشى مع المنهجية الديموقراطية.

ودعونا بعد ذلك إلى انعقاد اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي من أجل اتخاذ القرار بشأن مشاركتنا في الحكومة؟ وبالرغم من أن الاتجاه العام للنقاشات كان ضد مشاركتنا لأن تعيين الوزير الأول الجديد يشكل عودة إلى الأساليب السابقة عن التناوب التوافقي، التي كان لا بد لها أن تفضي إلى تناوب ديموقراطي حقيقي فإن اللجنة المركزية خولت؛ في النهاية للمكتب السياسي اتخاذ القرارات اللازمة.

وفي الحقيقة لقد وجدنا أنفسنا مرة أخرى أمام اختيار صعب؛ مفاده أن عدم مشاركتنا هو الحكم بالفشل على التجربة برمتها . وكان لزاما علينا أن نتساءل حول إمكانية الانتقال الديموقراطي عن طريق التوافق، هذه الطريق التي أردنا أن نقدمها كمثال يحتذى من خرف دول العالم الثالث في الوقت الذي أضحت فيه الديموقراطية مطلبا عالميا.

أما عن مشاركتنا وبغض النظر عن عدد وأهمية الحقائق الوزارية المحصل عليها فكانت تعني أننا نركي المنهجية غير الديموقراطية في الانتقال الديموقراطي، مع افتراض وجود ارادة سياسية حقيقية لتحقيق هذا الانتقال.

وبعد تفكير طويل اخترنا عدم التسرع في الحكم على ما وقع؛ وقلنا أن أماننا استحقاق الانتخابات الجماعية في الشهور القليلة القادمة، حيث أن الإعداد لها وتنظيمها وشفافيتها سيشكلون مؤشرات على اتجاه الامور.

غير أن الأهم من ذلك، هو أنه بعد هذه الانتخابات سيعقد مؤتمرنا الوطني السابع أي بعد سنتين من تشكيل الحكومة الحالية؛ وحينها سيكون قد مضى وقت كاف لتقييم مسار الأشياء في بلادنا؛ وبالتالي ستتاح لنا إمكانية تقييم تجربة التناوب في شموليتها.

لقد كان قبولنا بقيادة تجربة التناوب مخاطرة أخذنا فيها في الحسبان المصلحة الوطنية وليس المصلحة الحزبية؛ واليوم وقد انتهت هذه التجربة بدون أن تفضي إلى ما كنا ننتظره منها، بمعنى التوجه نحو الديموقراطية عبر خطوات تاريخية إلى الأمام، التي ستشكل قطيعة مع ممارسات الماضي، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام متطلب وطني يلزمنا بالانتظار سنتين على أمل أن نرى إمكانية تحقق الحلم في انتقال هادئ وسلس نحو الديموقراطية، ونتمنى أن لا نفقد في المستقبل القريب ملكة الحلم والقدرة عليه.